

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/73
15 January 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد

العمال المهاجرون

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين
وأفراد أسرهم، والجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز الاتفاقية

١- اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع عليها والتصديق عليها والانضمام إليها، وطالبت الدول الأعضاء بالنظر على سبيل الأولوية في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها.

٢- وبدأ نفاذ الاتفاقية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عقب إيداع صك التصديق العشرين عليها في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٣- وأقرت لجنة حقوق الإنسان مع التقرير بدء نفاذ الاتفاقية في قرارها ٤٨/٢٠٠٣ وطالبت مجدداً جميع الدول بأن تنظر بجدية وعلى سبيل الأولوية في التوقيع والتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل. كما طالبت الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تقدم في الوقت المناسب تقريرها الدوري الأول المطلوب في المادة ٧٣ من الاتفاقية. كذلك طلبت من الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للترويج للاتفاقية ترويجاً نشطاً وأن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة للقيام في حينه بإنشاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الستين تقريراً عن حالة الاتفاقية وعن الجهود التي تبذلها الأمانة للترويج للاتفاقية ولحماية حقوق العمال المهاجرين. وهذا التقرير مقدم بناء على ذلك الطلب.

٤- وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كانت ٢٤ دولة قد صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها، والدول هي: أذربيجان، إكوادور، أوروغواي، أوغندا، بليز، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بوليفيا، الرأس الأخضر، سري لانكا، السلفادور، السنغال، سيشيل، طاجيكستان، غانا، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، قيرغيزستان، كولومبيا، مالي، مصر، المغرب، المكسيك. وفضلاً عن هذا فقد وقعت ٩ دول على الاتفاقية، وهي: باراغواي، بنغلاديش، تركيا، توغو، جزر القمر، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، شيلي، غينيا - بيساو. وترد التفاصيل الأخرى عن الدول التي وقعت وصدقت أو انضمت إلى الاتفاقية في موقع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على الشبكة الإلكترونية وهو <http://untreaty.un.org>.

٥- وعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وانتخب أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وكانت نتائج الانتخاب كما يلي:

اسم العضو	البلد أو الجنسية	تنتهي ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
السيد فرانسيسكو ألبا	المكسيك	٢٠٠٧
السيد خوسيه سيرانو بريانتس	الفلبين	٢٠٠٥
السيد فرانسيسكو كاريون مينا	إكوادور	٢٠٠٧
السيدة آنا اليزابيث كوبياس مدينا	السلفادور	٢٠٠٧
السيدة آناماريا ديغيس	غواتيمالا	٢٠٠٥
السيد أحمد حسن البرعي	مصر	٢٠٠٧
السيد عبد الحميد الجمري	المغرب	٢٠٠٧
السيد آرثر شاتو غاكواندي	أوغندا	٢٠٠٥
السيد براساد كاريا واسام	سري لانكا	٢٠٠٥
السيد آزاد طاغيزاد	أذربيجان	٢٠٠٥

٦- ويحتل ترويج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، أولوية لدى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ففي تقرير الأمين العام المقدم إلى جمعية الأمم المتحدة بشأن الألفية ذكر أن اتساع رقعة سيادة القانون كان الأساس الذي قام عليه معظم التقدم الاجتماعي الذي تحقق خلال الألفية ولكن المشروع لم يكتمل وخصوصاً على الصعيد الدولي، وأن دعم سيادة القانون يعززه توقيع البلدان على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتصديقها عليها. وفي هذا السياق دعا الأمين العام في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهو اليوم الدولي للمهاجرين، الدول الأعضاء إلى أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل، كما شجع الدول الأطراف على الإقرار باختصاص اللجنة في تلقي البلاغات التي ترد من الأفراد الخاضعين لولايتها ممن يدعون انتهاك حقوقهم بموجب الاتفاقية، والنظر في تلك البلاغات.

٧- كما جاء التشديد على أهمية التصديق على الاتفاقية على الصعيد الإقليمي أيضاً. ومن ثم قررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في قرارها ١٩٢٨ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والمعنون "حقوق جميع العمال المهاجرين

وأسرههم"، حث الدول الأعضاء في المنظمة على النظر في التوقيع على جميع صكوك حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية والتصديق عليها أو الانضمام إليها، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. بمن فيهم العمال المهاجرون وأسرههم. ومع مراعاة قرب نفاذ الاتفاقية قررت أيضاً حث الدول الأعضاء على أن تنظر في التوقيع على ذلك الصك والتصديق عليه.

٨- ثم إن اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ، واصلت أنشطتها بطرق شتى ومن خلال نظرائها الوطنيين. وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاركتها في المبادرة ودعمها لها. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وخلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان نظمت اللجنة التوجيهية مع المفوضية مناقشة خبراء ترمي إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ قدمت اللجنة التوجيهية مساهمة خطية في حلقة العمل بشأن العمالة المهاجرة التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة خلال دورة مجلسها السادسة والثمانين، والتي ترمي إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية.

٩- وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ نظمت اللجنة التوجيهية فريق خبراء للاحتفال ببدء نفاذ الاتفاقية. وضم فريق الخبراء المفوض السامي بالإنابة لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وممثلين لمنظمة العمل الدولية واليونسكو. وذكر المفوض السامي بالإنابة في ملاحظاته التمهيدية أن الترويج للاتفاقية كان من المتعين أن يعتبر جهداً إضافياً لتأكيد سيادة القانون، وخاصة لفئات كالمهاجرين الذين كثيراً ما يتعرضون للإساءات وإنكار حقوقهم، وإن سيادة القانون والديمقراطية لا بد من تعزيزهما في إطار ظروف العولمة الحالية. وصدر عن اللقاء نفسه بيان مشترك من الرؤساء التنفيذيين لمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو، جاء فيه الترحيب ببدء نفاذ الاتفاقية والإعراب عن التزامات تلك المنظمات بالعمل من أجل زيادة التعاون والأنشطة المشتركة في ميدان الهجرة وحقوق الإنسان. وأعدت ملصقات ونشرات وزعتها المفوضية بهذه المناسبة.

١٠- وقد واصلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين، ترويجها للانضمام إلى الاتفاقية في إطار الولاية التي منحتها لها لجنة حقوق الإنسان. ففي عام ٢٠٠٣ شاركت المقررة الخاصة في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية ولقاءات أخرى وألقت خطاباً ومقالات تؤكد على أهمية التصديق على الاتفاقية من أجل توفير الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين.

١١- وأخيراً، فمن خلال برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تواصلت الجهود التي تبذلها الأمانة في سبيل إجراء حوار مع الدول التي لم تنضم إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية بما فيها الاتفاقية. واستمرت حلقات العمل بشأن التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان وإبلاغ الهيئات المنشأة بموجب معاهدات عن ذلك، وهي الحلقات التي نظمتها المفوضية وشملت أهمية التصديق على الاتفاقية.